



رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي خليل الخنجي:

نتوقع من قمة البحرين قرارات نوعية تدعم العمل الاقتصادي المشترك

لجنة التعاون التجاري بالأمانة العامة لمجلس التعاون وكذلك اللجان الفنية التي تبحث القضايا ومشروعات القوانين المتعلقة بالشأن الاقتصادي لتحقيق مشاركة فاعلة للقطاع الخاص الخليجي في قضايا التنمية الاقتصادية وفي صياغة وصناعة القرارات المؤثرة بما يحقق مصلحة اقتصاديات دول المجلس ومصالح شعوبها ويبلغي طموحات وتوجهات قياداتها السياسية في قطاعات اقتصادية خليجية فاعلة ومؤثرة إقليمياً ودولياً.

وأشار الخنجي إلى أهم معوقات السوق الخليجية المشتركة من منظور القطاع الخاص مثل قيام بعض الدول بحصر أنشطة ممارسة تجارة الجملة في أنشطة معينة، أو وضع قيود على تملك الأراضي والأسهم، وعدم السماح لقيام شركات بدون شريك وطني، وعدم السماح بفتح فروع للبنوك التجارية وغيرها، إضافة إلى المعوقات المرتبطة بالاتحاد الجمركي الموحد مثل حماية الوكيل وتعريف القيمة المضافة والإجراءات الجمركية الروتينية.

ودعا الخنجي إلى إزالة الحواجز الإدارية والتنظيمية الجمركية التي التطبيق الأمثل للسوق الخليجية المشتركة، حيث يتوجب تقديم الحلول عبر أفضل الممارسات لهذه العوائق الإدارية والتنظيمية من أجل تسهيل التجارة البينية بين دول المجلس من خلال تقديم المساندة الفنية والمالية لتشجيع الدخول في شركات بين القطاعين العام والخاص في مجالات تشجيع الصادرات، وتعزيز كفاءة الجمارك والموانئ والمنافذ الحدودية بين دول المجلس.

وأشار خليل الخنجي إلى أن القطاع الخاص بحاجة إلى بيئة اقتصادية واجتماعية مواتية تركز على عوامل عدة ترعاها وتدعمها الحكومات الخليجية، وفي مقدمتها مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير والنمو وتهيئة العمالة المنتجة، وضرورة تهيئة المناخ الاستثماري وتوسيع الأسواق، وتوفير الحرية الاقتصادية والحركة النشطة لرؤوس الأموال وتوجيه الاستثمارات من القطاع الخاص والمؤسسات المالية ورجال الأعمال إلى قطاعات الصناعة والزراعة والموانئ والسياحة والاتصالات ونظم المعلومات والإنشاءات، والتوسع في إنشاء المناطق الحرة.



خليل الخنجي

القطاع الخاص واسهاماته في كثير من البرامج والموضوعات الاقتصادية.

وقال أن تحقيق الامن الغذائي لدول المجلس يجب ان تسعى الحكومات الخليجية لهيئة القطاع الخاص لتوفير الامن الغذائي، والاستفادة من الامكانات الضخمة التي يمتلكها القطاع الخاص لتحقيق هذا الهدف من خلال وضع رؤية واضحة تبني استراتيجية مشتركة، والتركيز على تنفيذ الامن الغذائي الرامي لتأمين المواد الغذائية الرئيسية والدخول في مجالات الاستثمار الزراعي في الخارج من خلال اتفاقيات حكومية تؤمن الضمانات اللازمة ومن خلال الشركات الخليجية القائمة حالياً التي تمتلك خبرة واسعة في البلدان الزراعية الخليجية، واعطاء الأولوية في الاستثمار الخليجي المشترك سواء في مجال الزراعة أو الصناعات الغذائية واقامة المخازن والصوامع للدول الخليجية حسب المزايا والموارد الزراعية واللوجستيات.

وقال الخنجي ان القطاع الخاص بحاجة ايضا لاتخاذ خطوات ملموسة وعملية لمواجهة التحديات التي تعيق الوصول للوحدة الاقتصادية الخليجية الشاملة والمنشودة والتي من بينها ضرورة إزالة أي عوائق لتفعيل العمل التجاري المشترك ودعم المعارض الخليجية المشتركة وتأكيد دورها في رفع الصادرات الخليجية كما يحدث الآن في الدول المتقدمة، مع أهمية إشراك القطاع الخاص ممثلاً في اتحاد غرف دول مجلس التعاون حضور اجتماعات

أكد رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي خليل الخنجي أن القطاع الخاص الخليجي يتطلع من قمة البحرين إلى نقلة استراتيجية تسهم زيادة فعالية القطاع الخاص الخليجي في اقتصاديات دول المجلس وتحقق مزيد من المواطنة الاقتصادية بين شعوب مجلس التعاون الخليجي. وأضاف أن هذه النقطة الاستراتيجية لن تحقق إلا من خلال معالجة كثير من العوائق التنظيمية والإدارية التي تحد من تحقيق هذه الخطوة، حيث يأمل القطاع الخاص ان يصبح شريكا استراتيجيا في صنع القرارات الاقتصادية والتجارية ترفعها اللجان الوزارية لقادة دول مجلس التعاون لإقرارها رسمياً وتوجيه الجهات ذات العلاقة بسرعة التطبيق والتنفيذ سعياً من القادة لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول المجلس

وتوقع تقرير صادر عن اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي أن تشهد قمة المنامة تبني قرارات داعمة لمبدأ المواطنة الاقتصادية، خاصة أن دول الخليج تعتبر كتلة اقتصادية قوية، إذ بلغ ناتجها المحلي في عام 2011 قرابة 1.4 تريليون دولار، بزيادة نسبتها 29 في المائة مقارنة بعام 2010، وبنسبة نمو حقيقي قدره 7.8 في المائة عام 2011م وذلك بحسب تقرير حديث أصدرته غرفة تجارة وصناعة البحرين مؤخراً. ما يعني أن الاقتصاد الخليجي يمثل أكثر من نصف الاقتصاد العربي ككل، كما أن هذه الدول تلعب دوراً حيوياً في استقرار أسواق النفط العالمية، وتمثل 40 في المائة من الاحتياط النفطي المكتشف، و23 في المائة من احتياط الغاز العالمي، وتسهم دول المجلس في استقرار أسواق النفط، لأنها تعتبر أكبر مصدر للنفط وبنسبة 25 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية، كما تمتلك دول مجلس

التعاون 630 مليار دولار من الاحتياط النقدي الرسمي ونحو تريليوني دولار من الاستثمارات الخارجية، تشمل موجودات صناديق الثروة السيادية. وبلغ مجموع صادراتها في عام 2011 نحو 956 مليار دولار بمقارنته بـ687 مليار في عام 2010، بينما بلغت الواردات في عام 2011 في حدود 578 مليار دولار قياساً إلى 491 ملياراً عام 2010، وبلغ فائض الحساب الجاري في عام 2011 في حدود 378 مليار دولار مقارنة بـ196 ملياراً في عام 2010، بينما قدرت الإيرادات الحكومية في عام 2011، بنحو 548 مليار دولار، وبتكاليف 440 ملياراً عام 2010، بينما بلغت نسبة الرصيد المالي 11.6 في المائة

وأكد الخنجي، أن القطاع الخاص قدم رؤيته من خلال دراسات وورش عمل وندوات اقتصادية شارك فيها وزراء معنويون وخبراء ومختصون من داخل دول المجلس وخارجه، عن تحديات السوق الخليجية المشتركة، ومستقبل الأمن الغذائي الخليجي العربي. كما دعا القطاع الخاص ممثلاً في اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي إلى اشرائه بصورة جادة فاعلة في أعمال واجتماعات اللجان الوزارية التي تبحث العديد والقضايا الاقتصادية التي يجب ان يكون القطاع الخاص حاضراً فيها وطرفاً أساسياً في مناقشتها حتى تستفيد هذه اللجان من تجاربه وانجازاته في المجالات الاقتصادية. لذا على اللجان الوزارية ان تحرص كل الحرص على الاستعانة بتجارب

وتوقع تقرير صادر عن اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي أن تشهد قمة المنامة تبني قرارات داعمة لمبدأ المواطنة الاقتصادية، خاصة أن دول الخليج تعتبر كتلة اقتصادية قوية، إذ بلغ ناتجها المحلي في عام 2011 قرابة 1.4 تريليون دولار، بزيادة نسبتها 29 في المائة مقارنة بعام 2010، وبنسبة نمو حقيقي قدره 7.8 في المائة عام 2011م وذلك بحسب تقرير حديث أصدرته غرفة تجارة وصناعة البحرين مؤخراً. ما يعني أن الاقتصاد الخليجي يمثل أكثر من نصف الاقتصاد العربي ككل، كما أن هذه الدول تلعب دوراً حيوياً في استقرار أسواق النفط العالمية، وتمثل 40 في المائة من الاحتياط النفطي المكتشف، و23 في المائة من احتياط الغاز العالمي، وتسهم دول المجلس في استقرار أسواق النفط، لأنها تعتبر أكبر مصدر للنفط وبنسبة 25 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية، كما تمتلك دول مجلس

التعاون 630 مليار دولار من الاحتياط النقدي الرسمي ونحو تريليوني دولار من الاستثمارات الخارجية، تشمل موجودات صناديق الثروة السيادية. وبلغ مجموع صادراتها في عام 2011 نحو 956 مليار دولار بمقارنته بـ687 مليار في عام 2010، بينما بلغت الواردات في عام 2011 في حدود 578 مليار دولار قياساً إلى 491 ملياراً عام 2010، وبلغ فائض الحساب الجاري في عام 2011 في حدود 378 مليار دولار مقارنة بـ196 ملياراً في عام 2010، بينما قدرت الإيرادات الحكومية في عام 2011، بنحو 548 مليار دولار، وبتكاليف 440 ملياراً عام 2010، بينما بلغت نسبة الرصيد المالي 11.6 في المائة

1.4 تريليون دولار
الناتج المحلي
لدول التعاون في
2011

956 مليار دولار
مجموع صادرات
دول التعاون
العام الماضي

استقرار أسعار الإسمنت رغم ارتفاعها في السعودية

الحديد ينخفض بنسبة 7% عند 265 ديناراً للطن

«المواصلات» تدشن

هويتها التجارية الجديدة

قالت وزارة المواصلات انه في ظل توجهاتها الجديدة وفقاً لمرسوم (70) لسنة 2012، دشنت الوزارة هويتها التجارية الجديدة لتتماشى مع أهدافها لتوحيد أنشطة النقل تحت وزارة واحدة وتنظيم هذا القطاع المتنامي لضمان تلبية الاحتياجات الاقتصادية لمملكة البحرين على المدى البعيد. وتأتي هذه المبادرة وفقاً لبيان رسمي بالتوافق مع خطة الوزارة الاستراتيجية لفترة 2013-2016، والتي تهدف إلى تطوير وتنظيم قطاعات الطيران المدني، والموانئ والملاحة البحرية، والنقل البري والخدمات البريدية بشكل متكامل بهدف توفير مزيد من النظم الفعالة التي من شأنها المساهمة في تيسير حركة الناس والبضائع والمعلومات. وفي هذا الصدد، أعدت الوزارة برنامج عمل لضمان تحقيق هذه الأهداف وفقاً لمقاييس مدروسة وواضحة والتي من بينها تدشين علامة تجارية جديدة تعكس التوجه الجديد للوزارة.

وأضاف البيان تم تطوير هوية الوزارة بعد التباحث والتشاور مع المسؤولين في شتى ادارات الوزارة. ويعبر تصميم العلامة التجارية الجديدة عن شتى نواحي الحركة والنقل التي تضطلع الوزارة بمسؤولية الإشراف عليها. كما يجسد جميع أهداف الوزارة بالإشارة إلى توحيد الغايات لتحقيق هدف موحد، وهو تعزيز قطاع النقل البحريني. ويتم حالياً تنفيذ الهوية التجارية الجديدة على مراحل في شتى ادارات الوزارة، حيث يتم تنفيذها على لافتات المباني ومطبوعات الوزارة والموقع الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.

استقرار أسعار الإسمنت ومعظم مواد البناء، كما أكد على تدني نسبة الأعمال الإنشائية والمشايخ الكبيرة بالمملكة، مشيراً في الوقت ذاته لوجود فائض في معروض الشقق بنسبة تصل عند 40٪.

وبحسب تقرير شركة جدوى للاستثمار، فإن إنتاج الإسمنت السعودي شهد تطوراً كبيراً خلال الأعوام السابقة، فقد وصل إلى 23.8 مليون طن عام 2005، ثم زاد في العام 2007 بمقدار 12 طناً، و2008 بمقدار 7.3 طن عن العام 2006، ليصل إلى 59.3 مليون طن عام 2010، ثم ما يقارب من 62 مليون طن للعام 2011، ومن المتوقع أن يقارب من 69 مليون طن للعام 2013.

وتشهد صناعة الإسمنت في السعودية تطوراً سريعاً خلال الفترة الحالية، ومن المتوقع أن يصل حجم إنتاج الإسمنت إلى 69.9 مليون طن عام 2013، في الوقت الذي يقارب الإنتاج حالياً من 60 مليون طن.



علي مرهون

وكذلك الخرسانة التي ارتفع سعرها بواقع دينار واحد للiardة، فقد زاد سعر الiardة لفة 35 نيوتن لتصل عند 28.5 دينار مقارنة مع 27.5 دينار، وبلغ سعر الiardة لفة 45 نيوتن 30 ديناراً مقارنة مع 29 ديناراً. وذكر مرهون أن سوق الإنشاءات لا يزال يعاني من قلة الأعمال، أملاً أن تشهد الفترة المقبلة مشاريع جديدة تعمل على تحريك سوق المقاولات. وأكد المقاول إبراهيم الحدود



إبراهيم الحدود

ليصل إلى 1.750 دينار والمقاوم عند 1.850 دينار، لكنه أبدى في الوقت ذاته تخوفه من أن تنتقل الزيادة في الأسعار السعودية خلال الفترة القادمة إلى البحرين باعتبارها البلد المصدر الرئيسي للبحرين من مادة الإسمنت. وقال مرهون ان أسعار مواد البناء الأخرى ثابتة نسبياً عدا الحديد الذي انخفض عند 265 ديناراً للطن مقارنة مع 285 ديناراً للطن قبل شهر،

أكد متعاملون انخفاض سعر الإسمنت عند 265 ديناراً للطن مقارنة مع 285 ديناراً للشهر الفائت، أي بانخفاض يبلغ 7٪، كما أكدوا استقرار أسعار الإسمنت رغم ارتفاع أسعاره في السعودية البلد المصدر الرئيسي للمملكة.

وكان رئيس لجنة المقاولين في الغرفة التجارية بمكة عبدالله صعيدي قد أشار لوجود تكتلات بين مصانع الإسمنت عملت على تأخير عمليات الإنتاج متحججاً بأعمال الصيانة في المصانع، وهو الأمر الذي أدى لمحدودية معروض الإسمنت مما أسهم بقفز الأسعار من 14 ريالاً إلى 21 ريالاً، وانتظار شحنات الإسمنت التي تقدر بشاحنتين يومياً. وعزى صعيدي هذا التكتل لأجل مواجهة قرار وزارة العمل السعودية في فرض رسوم 2400 ريال على العمالة الوافدة، والمساهمة في تغطية التكلفة. واعتبر المقاول علي مرهون أن سعر الإسمنت لا يزال مستقرًا بعد زيادة 50 فلساً على الإسمنت العادي

وفد من تمكين يزور سوق المنامة غداً ويتشاور مع تجارها بشأن الدعم.. استبانة: التجار يعولون على «تمكين» رغم وصف 50% منهم نشاطها بالضعيف

كتب - علي الصباغ:

قالت مصادر في سوق المنامة القديم إن وفداً من تمكين سيزور السوق غداً للوقوف على حالها، واستطلاع آراء التجار والتشاور معهم بشأن تقديم الدعم والمساعدة. في المقابل أوضح رئيس اللجنة الأهلية لمتابعة تطوير سوق المنامة القديم رياض المحروس أنه لم يتلق أية اتصالات بشأن الزيارة سوى ما سمعه من بعض التجار.

وقال إن اللجنة ستعقد اجتماعاً لها مساء اليوم في مكتب النائب أحمد قراطة في المنامة ليبحث خطة التحرك المقبلة وسبل التواصل مع المؤسسات والوزارات المختلفة وفي مقدمتها تمكين.

ونبه المحروس إلى أن الاجتماع سيبحث نتائج الاستبانة التي نفذتها اللجنة واستهدفت استطلاع آراء تجار السوق، مشيراً إلى أن هذه الاستبانة أظهرت بوضوح رغبة تجار سوق المنامة القديم في الحصول على دعم تمكين لانتشال السوق وتجاره من حاله المزري.

وشملت الاستبانة استطلاع آراء عينة يزيد عدد البحوث فيها على 50 مبحثاً من تجار السوق. وبحسب بيانات العينة فإن 70% منها تجار قضا في السوق أكثر من 21 سنة، و20% تجار قضا في السوق من 11 إلى 20 سنة، و4% تجار قضا في السوق من 6 إلى 10 سنوات، في حين يمثل التجار الذين قضا أقل من خمس سنوات 6%.

وبحسب نتائج الاستبانة أعرب 100% من التجار عن رغبتهم في الحصول على إعانات أو قروض من تمكين. وعزا 6% من التجار تعثر النشاط التجاري في سوق المنامة القديم إلى قلة المعروض من البضائع، في حين رأى 92% أن السبب قلة عدد الزبائن، و2% رأوا أن البضاعة غير مناسبة.

وعن وجهة الإعانات أو القروض التي يتطلعون إلى الحصول عليها، قال 72% إنهم



محمود الناملتي



رياض المحروس

سيوجهونها لشراء بضاعة جديدة، بينما قال 18% إنهم سيسدّدون بها ديونهم للأخريين، في حين قال 10% إنهم سيسدّدون قروضاً بنكية بها.

ورداً على سؤال بشأن تقييم دعم تمكين للنشاط التجاري وصف 50% من التجار بأن الدعم ضعيف، بينما وصفه 4% بأنه متوسط، في حين رأى 8% أنه دعم جيد.

وأجمع التجار على أن الأوضاع التي مرت بها المملكة قد أثرت سلباً على النشاط التجاري، كما أجمعوا على أن التوسع في إعطاء السجلات التجارية أسهم بصورة سلبية أيضاً على النشاط التجاري، واقترح 92% من التجار في العينة أن تبادر تمكين بتنظيم مهرجانات ومعارض وفعاليات في سوق المنامة القديم لدعمه، بينما رفض 8% من العينة ذلك.

وذهب رياض المحروس إلى أن نتائج الاستبانة تظهر حاجة التجار إلى الدعم وتحويلهم على تمكين للقيام بأمر ما للوهوض بالسوق الذي باتت مبيعاته تتحدر يوماً بعد يوم.

ومن جانبه، قال نائب رئيس اللجنة محمود الناملتي: «إن ما نحاول القيام به هو إحياء السوق، فمن المؤسف أن التجار

البحرينيين يهجرون السوق ويغادرونه، ويحل محلهم أجانب وأسيويون»، مؤكداً أن «هذا التدهور يتطلب وقفة من جميع الجهات المعنية للحفاظ على السوق العريق»، معرباً عن شكره للنائب أحمد قراطة الذي يساند مطلب تطوير السوق ويدعمه.

وكان تجار في سوق المنامة القديم انتخبوا الأسبوع الماضي أعضاء اللجنة الأهلية لمتابعة مشروع تطوير سوق المنامة القديم، وعقدت اللجنة أول اجتماعين حتى الآن في مكتب النائب أحمد قراطة الذي يرعى تحركاً جديداً لتطوير السوق التاريخي العريق في أبعاده المختلفة.

ويؤكد التجار في السوق أنه يحتضر في ظل انخفاض حاد للمبيعات، وبخاصة بعد تفجر الأحداث السياسية في البحرين، وانعدام المرافق والمواقف والبني التحتية الضرورية لاستمراره.

وانتخب لعضوية اللجنة كل من: محمود الناملتي، ورياض المحروس، وسعيد التحو، وعبدالكريم فليج، وسيد عباس الحليبي، وبيدع السعد، وخالد قراطة، علي ماجد عبدالله، واختير المحروس رئيساً للجنة والناملتي نائباً له، وفليج أميناً للسرد.

عقد الاجتماع السابع والعشرون لمجلس إدارة السوق المالية الإسلامية الدولية باستضافة بيت التمويل الكويتي - البحرين في مقر البنك بالمنامة بحضور ممثلين عن بنك إندونيسيا، مصرف البحرين المركزي، مصرف السودان المركزي، والبنك الإسلامي للتنمية، ووزارة المالية في بروناي دار السلام، وهيئة الخدمات المالية الماليزية (لابوان)، وبيت التمويل الكويتي - البحرين، وبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي، كريديت أجريكول كوربوريت أند أنفستمنت بنك، وبنك الكويت الوطني.

ورحب خالد حمد رئيس مجلس إدارة السوق المالية الإسلامية الدولية والمدير التنفيذي للرقابة المصرفية في مصرف البحرين المركزي، بمجلس إدارة السوق المالية الإسلامية الدولية وشكرهم على رؤيتهم المستقبلية الثاقبة وتوجهاتهم التي تلعب دوراً محورياً في جعل السوق المالية الإسلامية الدولية تركز جهودها على توحيد المنتجات والتوثيق فيما يتعلق برأس المال الإسلامي وأسواق المال في الصناعة المالية الإسلامية.

وأشاد المجلس بالإسهامات التي تساهم في خلق فهم ووعي أفضل حول أبرز مكونات رأس المال الإسلامي وأسواق المال في مختلف الأنظمة القضائية في جميع أنحاء العالم. كما عقد السوق المالية الإسلامية صباح أمس ندوة حول السوق المالية الإسلامية، إدارة السيولة وأدوات تخفيف المخاطر وتخللها عدد من الجلسات التي ناقشت مواضيع متعددة تتعلق برأس المال الإسلامي وأسواق المال مثل الصكوك، والوكالة المطلقة بين البنوك، والرهن والترتيبات الخلفية الأطراف للأوراق المالية، التحوط الإسلامي والعهد العقاري

كما شدد علوي على أهمية الجهود التي



في اجتماع استضافه بيت التمويل الكويتي - البحرين اجتماع لإدارة السوق المالية الإسلامية الدولية

تقوم بها السوق المالية الإسلامية الدولية لتوحيد السوق، لاسيما فيما يتعلق بإدارة السيولة وتخفيف المخاطر، معبراً عن أمله في أن يتم سريعاً اعتماد وتنفيذ هذه المعايير في السوق العالمية. وأشار إلى أن صناعة التمويل الإسلامية أصبحت واحدة من أهم القطاعات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، لذا يجب الإسراع في توحيد جوانب وممارسات محددة من صناعة التمويل الإسلامية.

وعبر مجلس الإدارة عن سعادته للتقدم في معيار الوكالة المطلقة بين البنوك، ومعايير منتجات تحوط العملات، ومعايير رهن

المنتجات. كما وافق المجلس على الشروع في عدد من المعايير الجديدة وتشمل توحيد صكوك الإجارة بالإضافة إلى الاستشارة حول ترتيب دعم الائتمان المتعلق بالتحوط الإسلامي. وعلاوة على ذلك، أعرب المجلس عن تقديره للندوات وورش العمل التي تقوم بها السوق المالية الإسلامية الدولية والتي تساهم في خلق فهم ووعي أفضل حول أبرز مكونات رأس المال الإسلامي وأسواق المال في مختلف الأنظمة القضائية في جميع أنحاء العالم.

كما عقد السوق المالية الإسلامية صباح أمس ندوة حول السوق المالية الإسلامية، إدارة السيولة وأدوات تخفيف المخاطر وتخللها عدد من الجلسات التي ناقشت مواضيع متعددة تتعلق برأس المال الإسلامي وأسواق المال مثل الصكوك، والوكالة المطلقة بين البنوك، والرهن والترتيبات الخلفية الأطراف للأوراق المالية، التحوط الإسلامي والعهد العقاري

وكالة التصنيف AM BEST

منح «البحرين الوطنية للتأمين» التصنيف الائتماني (BBB+)

أعلنت وكالة التصنيف العالمية عن منحها شركة البحرين الوطنية للتأمين التصنيف الائتماني ++B (جيد) والتصنيف المالي bbb+ بمنظور مستقر. وبحسب هذا التصنيف ويعكس قوة رأس المال ووصف جيد للأعمال وربحية تشغيلية متميزة، إضافة إلى التقدم في أعمال الاكتتاب وإدارة مخاطر جيدة للمشاريع نسبة للأنظار الإقليمية، والنتائج المالية الجيدة بشكل عام والمركز المستقر للشركة. أما بالنسبة للعوامل التي قيدت التصنيف فهي تركز شركة البحرين الوطنية للتأمين على السوق المحلي وتركيز الاستثمارات في الأسهم.

وقال البيان: تعتبر شركة البحرين الوطنية للتأمين ثاني أكبر شركة تأمين في السوق البحريني بحصة يبلغ قدرها 11% وبمقدار 17% من أعمال اكتتاب مرتبطة بالسيارات. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل نموها في السوق الإقليمي، أنشأت الشركة فرعاً لها بدولة قطر في عام 2011 لتقليل عن طريقه أعمال إعادة التأمين من دول مجلس التعاون الخليجي. يعد التأمين على السيارات الأكثر شيوعاً، فقد بلغت نسبة المساهمة لاجمالي الأقساط المكتتب بها 58% وبلغ صافي الأقساط

المكتتبه 93%. أما قسم التأمينات العامة بالشركة يشمل التأمين على كافة الأخطار، والتأمين الهندسي والتأمين البحري إضافة إلى تأمين الممتلكات، مما أدى إلى الاحتفاظ بنسبة 10% من الأعمال التجارية. وأشارت الوكالة إلى أن شركة البحرين الوطنية للتأمين تملك قاعدة رأس مال متحفظة مما تدعم ظروف الاكتتاب المحتملة. من فوائد امتلاك قاعدة رأس مال متحفظة، انخفاض التأمين ضد المخاطر في الشركة بدعم من برنامج إعادة تأمين متميز. إلى ذلك، تركز الاستثمارات في الأسهم يمكن أن يأتز على وضع رأس مال الشركة.

أثبتت شركة البحرين الوطنية للتأمين استمرارها في الأداء القوي عبر سجل جيد من الربحية من الناحية التقنية. فقد حققت البحرين الوطنية للتأمين ولمدة خمس سنوات نسبة متوسط حسابي موزون بلغ 79%، مما يدل على قدرة التسعير القوية وضوابط الاكتتاب. أنجزت الشركة بأعمالها الربحية من الناحية التقنية تقدماً في السوق المحلي في عامي 2010 و2011. بالرغم من قوة الربحية من الناحية التقنية، إلا أنها في اتجاه الهبوط نسبة للضغوط التنافسية.

ألبا: تقنية حديثة لزيادة الكفاءة

أكدت شركة المنيوم البحرين ش.م.ب. (البا) حرصها على تحقيق ما تعهدت به من تطوير الكفاءة والعمليات التشغيلية مع إعلانها للمشاركة في التطبيق المبكر لتقنية Windows Server 2012 Hyper-V 3.0 System Centre and 2012 التي تم إطلاقها حديثاً. جاء هذا الإعلان خلال ورشة عمل Windows Server 2012 التي نظمتها شركة ميكروسوفت البحرين بتاريخ 19 و20 ديسمبر الجاري بفندق الشيراتون، ويمثل الإطلاق الرسمي لـ Windows Server 2012 في السوق البحريني.

وقد اختيرت شركة البا في مايو الماضي لتكون ضمن برنامج التطبيق السريع لهذه البنية التحتية الحديثة، والتي تم تطبيقها في مختلف مراكز البيانات التابعة للشركة من أجل تحقيق أفضل بيئة للتقنية السحابية الخاصة.

وفي تعليقه على تطبيق هذه التقنية، صرح مدير تقنية المعلومات بالشركة، عصام هادي، قائلاً: «من المهم بالنسبة لشركة بحجم شركة البا أن تحافظ على كفاءة عمليات الدعم لجميع جوانب الأعمال فيها، مما يساعدها على تحقيق أهدافها الإنتاجية. وتطبيق هذه البنية التحتية الجديدة للتقنية السحابية يعد خطوة على الطريق الصحيح، حيث ساهم في خفض التكلفة التشغيلية لتقنية المعلومات بنسبة 25 في المئة، وذلك من خلال الاستخدام الموثوق والمتكرر لوحدة التخزين منخفضة التكلفة، كما حقق تقدماً في توفر الأنظمة بشكل مستمر. ومع تطبيق Windows Server 2012 من ميكروسوفت، سنتمكن من تحقيق أعلى درجات الكفاءة، مما يتيح للشركة فرصة أكبر للإبداع والابتكار وتحقيق النمو».



اشترك وجمد مع



وأحصل على كوبونات مشتريات من



اشترك او تجديد لمدة سنة (عدد واحد كوبون)

اشترك او تجديد لمدة سنتين (عدد ٣ كوبون)

تبادل الصندوق التالف

صندوق اشترك جديد لكل مشترك جديد

يمكنكم الاشتراك والتجديد وتحديث بياناتكم بواسطة الموقع الإلكتروني
الخاص بالاشتراكات
www.eshtarek.com
أو الاتصال على الأرقام التالية هاتف: 17617738
17617725 - 17617722 | فاكس: 17611856 - 17617744

قمة البحرين الخليجية تعقد اليوم وسط تحديات نموية واقتصادية متزايدة

محللون : مطلوب آليات تنفيذ فاعلة لتحقيق المواطنة الاقتصادية

الأيام - خاص

يجمع خبراء ومحللون أننا أردنا أن نبداً منتصفين، فإن مناسبة عقد القمة الخليجية في البحرين هي تجديد لحيوية مجلس التعاون الخليجي - كإطار للتكامل السياسي والاقتصادي الخليجي الذي لا يمكن إنكار أنجازاته أو تجاهلها في مسيرة التكامل الاقتصادي، ولا سيما ما تحقق على صعيد المواطنة الاقتصادية، حيث تشمل تجارة التجزئة والجملة والعقار والاستثمار والتعليم والصحة، كما تم إنجاز التعرفة الجمركية الموحدة، وتم إلغاء الضريبة الجمركية بين دول المجلس في عام 2003. وأعلن عن انطلاق السوق الخليجية المشتركة منذ بداية العام 2008 حيث باشرت الدول الأعضاء بإصدار الأدوات التشريعية لتحقيق قيام السوق ولا سيما على صعيد تحرير عناصر الإنتاج بكافة أشكالها ووحدت دول مجلس التعاون الكثير من الأنظمة والقوانين في مجال الأمن والتعليم والصحة والتأمينات والتقاعد والتجارة والزراعة والصناعة والاستثمار وتداول الأسهم وتملك العقار والمجالين العدلي والقانوني.

وكتعبير عن رغبة التغيير ومواكبة التغيرات وافق قادة المجلس في قمتهم في مسقط عام 2001 على نص الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي تتضمن فصلاً جديدة مثل الاتحاد الجمركي (الفصل الأول)، والسوق الخليجية المشتركة (الفصل الثاني)، والاتحاد الاقتصادي والتقني (الفصل الثالث). وتخصص الاتفاقية الجديدة فصلاً مستقلاً عن التكامل الإنمائي بين دول المجلس (الفصل الرابع)، وتنمية الموارد البشرية (الفصل الخامس)، وفصلاً عن التعاون في مجالات البحث العلمي والتقني (الفصل السادس)، وعن النقل والاتصالات والبنية الأساسية (الفصل السابع).

إلا أن ما يجمع عليه أيضاً هو حاجة دول المجلس لآليات تنفيذ فاعلة تتجاوز مرحلة القوانين الاسترشادية والاستراتيجيات البعيدة المدى والقرارات العليا إلى مرحلة آليات وبرامج التنفيذ الملزمة والقرارات التنفيذية لقرارات القمم. البداية الصحيحة يجب أن تكون بقرار سياسي يعطي صلاحية اتخاذ القرارات والزامية تنفيذها في كل ما يخص التكامل الاقتصادي الخليجي والمواطنة الخليجية

بيد مؤسسات العمل المشترك الخليجية كما هو الحال بالنسبة للتجربة الأوروبية.

وعلى صعيد محطات التكامل الاقتصادي الكبرى - وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على تأسيس المجلس، يرى هؤلاء الخبراء والمحللون أن العديد من الخطوات والقرارات الهامة تعثرت في التنفيذ الفعلي، بما في ذلك آليات احتساب القيمة الجمركية وضدوق الإيرادات الجمركية وتوزيعه والتعويضات. وعلى الرغم من ارتفاع حجم المبادلات التجارية البينية بين دول المجلس من 17.7 مليار دولار عام 2003 إلى نحو 35 مليار دولار عام 2011 أي بنحو الضعف، إلا أن نسبتها من مجموع التجارة الخارجية لدول المجلس لا تزال لم تتجاوز 9٪. وهي نفس المعدل الذي ظل سائداً طوال العقدين الماضيين تقريبا.

وبخصوص السوق الخليجية المشتركة التي تم إطلاقها عام 2008 يقول الأمين العام للمجلس أننا تجاوزنا مرحلة الإعداد للسوق، وبدأت المراحل التنفيذية الفعلية إلى جانب المتابعة والتقييم، ومن الأهمية بمكان في هذه المرحلة استكمال إصدار الأدوات التشريعية والقانونية داخل كل دولة بشأن مسارات السوق التي تستلزم ذلك، باعتبار ذلك مطلباً مهماً لسلامة تنفيذ ما ورد في إعلان السوق الخليجية المشتركة.

وتختص لجنة السوق الخليجية المشتركة - وهي مشكلة من وزارات الاختصاص في الدول الأعضاء - بالتعامل مع جميع القضايا المتعلقة بالسوق وتنتظر في أي اقتراحات أو قضايا تتم إقرارها، والعمل على حلها أو رفعها إلى لجنة وزراء المالية والاقتصاد التي أنطأ بها المجلس الأعلى مهمة متابعة سير العمل في السوق المشتركة. إلى جانب هذه الآليات، يجري العمل حالياً على تشكيل هيئة قضائية judicial commission وفقاً للمادة (27) من الاتفاقية الاقتصادية ستنظر في أي قضايا لا يتم البت فيها من خلال الآليات المعتادة.

وبخصوص توحيد أسواق العمل، فقد صدرت بشأنها عدة قرارات تمنح مواطني دول المجلس حق المساواة في مجال العمل في القطاعين الأهلي والحكومي. وصدرت قرارات تنفيذية على مستوى دول المجلس لتطبيق المساواة بين مواطني دول المجلس، واحتسابهم ضمن النسب

المطلوبة في توطين الوظائف. وتواصل الأمانة العامة مع الدول الأعضاء العمل على إيجاد حلول لبعض الإشكالات المتعلقة بتطبيق هذا المبدأ في القطاعين الأهلي والحكومي بغية استكمال ذلك على مستوى دول المجلس. كما صدرت موافقة المجلس الأعلى على مد مظلة الحماية التأمينية عن طريق التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية لمواطني دول المجلس العاملين خارج دولهم في أي دولة عضو اعتباراً من شهر يناير 2006، ويُسهل ذلك في تسهيل تنقل العمالة المواطنة وتشغيلها فيما بين دول المجلس، ويحفظ لها اشتراكها في مجال التأمينات الاجتماعية والتقاعد كما لو كانوا يعملون في دولهم.

أما بخصوص الاتحاد النقدي لدول المجلس، فمن الواضح اليوم أن دخوله حيز التنفيذ الفعلي سوف يتأجل لسنوات عديدة قادمة، يقوم خلالها المجلس النقدي بوضع لبنات التعاون النقدي وتنسيق السياسات النقدية وضبط مؤشرات الوحدة النقدية، ثم يشرف على تأسيس المصرف الخليجي المركزي الذي سوف يمهّد الطريق لقيام الوحدة النقدية.

إن الوحدة الاقتصادية بين دول المجلس تواجه اليوم معضلات اقتصادية يزداد وقعها سنة بعد أخرى ويتسع نطاق انعكاساتها على جوانب الحياة المختلفة بوتيرة متسارعة حتى أوشكت تلك المعضلات أن تخلف وراءها سلسلة من التبعات الاجتماعية والسياسية لم يحسن الاقتصاد الخليجي في الجملة التعامل معها حتى الآن. بل إن بعض جوانب الاقتصاد الخليجي بات يتكامل مع الاقتصادي العملي - بديل اتفاقيات التجارة الحرة - بأسرع مما يتكامل ذاتياً.

وفي نطاق تلك المعضلات الاقتصادية، فإن أهم هذه القضايا وأخطرها هو موضوع البطالة في صفوف المواطنين، وتفاقم مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى السياسية. وتقدر الإحصائيات أن معدلات البطالة وصلت إلى مستويات خطيرة، وأن هناك حاجة لخلق فرص عمل لنحو مليون شخص في دول الخليج خلال السنوات العشر القادمة. إلا أن أنماط التنمية الراهنة ستكون عاجزة عن توليد وظائف جديدة لهذه العدد من العاملين، كما أن معظم هذه الوظائف قائم بالفعل على أساس التكلفة

العملية المنخفضة، أي الأيدي العاملة الأجنبية. ولا تزال العمالة الوافدة تشكل فيها نسبة مرتفعة بالنسبة إلى إجمالي قوة العمل في جميع الدول الاعضاء (البحرين 60٪، الكويت 77٪، عمان 46٪، المملكة العربية السعودية 60٪، قطر والإمارات العربية المتحدة 80٪ حيث تصبغ النسبة الاجمالية 5، 70٪ من إجمالي قوة العمل بدول مجلس التعاون.

ولعل من أبرز التحديات التي تعابها المسيرة التنموية الوطنية بدرجة أو بأخرى ولم تتخلص منها رغم مرور أكثر من أربعة عقود تنموية بهذه الدول استمرار هيمنة الموارد الأحادية على مصادر توليد الدخل والذي يؤدي إلى تضيق خيارات التنمية وفرص النمو بل الأحساس بالإنكفاء للواء، خاصة أيام تراجع الإيرادات النفطية، كذلك استمرار محدودية الطاقة الاستيعابية للأسواق المحلية بسبب الاعتماد المفرط على الاستيراد وعدم قدرة القطاع الصناعي على تلبية الطلب المحلي الاستهلاكي والاستثماري. فمنذ عام 1987 وحتى عام 2011 بلغ متوسط مساهمة الإيرادات النفطية 58٪ من إجمالي إيرادات القطاع العام.

كما أن القطاع الخاص لا يزال يطالب بشراكة حقيقية في التنمية على مستوى التخطيط والتنظيم والتنفيذ. وهذا يجب أن يترجم بدوره في قيام عمل مؤسسي يبدأ من اجتماعات القمم الخليجية ويمر عبر كافة الأجهزة التخطيطية والتنفيذية في الأمانة العامة.

والمواطنون الخليجيون يطالبون أيضاً لوحدة اقتصادية يتمسونها لمس اليد، ويجنون ثمارها في مواقع حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، ووظائفهم ومساكنهم وأحيائهم. ولا يخفى المراقبون ارتباط ذلك بإصلاح أشمل قادمة عليه دول المجلس في المجالات الدستورية والتشريعية يجسد مشاركة المواطنين في التشريع والرقابة والإصلاح من خلال المؤسسات التشريعية المنتخبة، وتستند مهامها على الشفافية والمسؤولية والاجتماعية المشتركة والحرية العامة ومحاربة الفساد، وبناء مؤسسات المجتمع الحديثة والنظام القضائي المتطور وتسهم في صناعة الحياة بحرية وفاعلية وصديق تخرج دول المجلس من حالة الاكتشاف الخارجي إلى حالة اندماجية تكاملية قادرة على الاستمرار والنمو.



اتفاقية تعاون مع الفلبين

بهدف تبادل فرص الاستثمارية العديدة بين البلدين

البحرين تستضيف القمة الاقتصادية البحرينية الفلبينية مطلع 2013

البلدين الصديقين لتعزيزهما وتطويرها بكافة الوسائل والآليات.

من جانبه أعرب رئيس الوفد الفلبيني Roa Jacob Sevilla عن اهتمام بلاده بتنمية وتعزيز مستوى العلاقات الثنائية مع مملكة البحرين من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في البلدين لتنمية وتنشيط الاستثمارات المشتركة، لافتاً اعترام بلاده لتنظيم قمة عربية فلبينية مشتركة خلال العام المقبل 2013، مشيراً إلى أن القمة ستضم ممثلين عن كبرى الشركات الفلبينية من مختلف القطاعات والمجالات التجارية، مبيناً بأنه من المقرر أن يتم خلال القمة الترتيب لعقد لقاءات ثنائية بين أصحاب الأعمال المشاركين، مشيراً إلى أن الهدف الرئيسي لتنظيم هذه الفعالية هو بحث سبل وآفاق تنمية التعاون الاقتصادي المشترك وبحث المزيد من الفرص الاستثمارية المتاحة بين الفلبين والدول العربية والخليجية.

كما أعرب جانب الغرفة عن ترحيب غرفة تجارة وصناعة البحرين بالتعاون مع الجهات الفلبينية لإقامة هذه القمة الهامة، والإطلاع على الفرص والمشاريع الاستثمارية المتاحة، معرباً في الوقت ذاته عن أهمية الفعالية لما تمثله من فرصة جيدة أمام القطاع التجاري في البحرين للالتقاء بنظرائهم من التجار وأصحاب الأعمال الفلبينيين من أجل فتح قنوات جديدة لمزيد من التعاون الاقتصادي والتجاري والتنموي بين البلدين الصديقين، مرحباً بتعزيز آليات التعاون بين غرف التجارة في البحرين والفلبين لتحقيق كل ما يخدم تطوير المصالح الاقتصادية المشتركة.

وقدم الوفد الفلبيني خلال الاجتماع عرضاً توضيحياً حول أبرز القطاعات التجارية التي تشهد نمواً كبيراً في جمهورية الفلبين ومن ضمنها قطاع الأغذية، المنتجات الزراعية، الأرز البسمتي، لافتاً إلى توفر الأراضي والمساحات الواسعة للاستثمار في مجال الزراعة، وكذلك توفر العديد من المشاريع الاستثمارية الجاهزة ولكن بحاجة إلى مولدين ماليين لإقامتها،

أثنى إبراهيم محمد علي زينل النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين على العلاقات الثنائية والاقتصادية الطيبة التي تجمع مملكة البحرين بجمهورية الفلبين، مرحباً باستضافة البحرين للقمة الاقتصادية البحرينية الفلبينية خلال شهر يناير 2013، لافتاً إلى أن استضافة هذا الحدث تؤكد على الرغبة المشتركة في تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، والعمل على استثمار الفرص الاستثمارية العديدة المتاحة في البلدين الصديقين، جاء ذلك خلال اجتماع عقد ببيت التجار مع وفد يمثل شركة القمة الاقتصادية العالمية البحرينية الفلبينية، تم خلاله التوقيع على مذكرة تفاهم بين الطرفين بشأن تنظيم القمة المذكورة وبعها نيابة عن الغرفة عثمان محمد شريف الرئيس القائم بأعمال الرئيس التنفيذي، وعن شركة القمة الاقتصادية العالمية البحرينية الفلبينية رئيس مجلس إدارتها روا سيفيللا.

وتنص مذكرة التفاهم على العمل بين الجانبين من أجل تنمية العلاقة الثنائية من مملكة البحرين وجمهورية الفلبين، ودعوة الشركات الأجنبية، وأصحاب الأعمال والمستثمرين في كلا البلدين للاستثمار في مملكة البحرين وجمهورية الفلبين، والمشاركة في الفعالية التي ستنظمها شركة القمة الاقتصادية العالمية البحرينية الفلبينية في مملكة البحرين في شهر يناير المقبل، وكذلك التعاون بين الجانبين لتنظيم هذه الفعالية سنوياً في كلا البلدين، والترويج لمملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال فرع الشركة في جمهورية الفلبين. وبهذه المناسبة أكد القائم عثمان شريف أن الغرفة تدعم وتشجع كافة الفعاليات التي من شأنها الإسهام في تعزيز وتوسيع قاعدة العلاقات الاقتصادية المشتركة بين مملكة البحرين وجمهورية الفلبين الصديقة، مشيداً في هذا الصدد بعمق ومتانة العلاقات الاقتصادية القائمة بين البلدين الصديقين، والنمو المحفوظ في هذه العلاقات والتطور الذي تشهده في ظل الجهود المبذولة من قبل قيادتي وحكومتها

على هامش

مهرجان الأيام الثقافي التاسع عشر

ALAYAM ALAYAM CULTURAL FESTIVAL

مهرجان الأوقات الثقافية

ورش عمل فنية بقيادة فنائين بحرينيين،

- الرسم بالشمع
- السن: 7-10 سنوات
- فن رسم الأجزاء / السن: +14
- طرق الرسم والتلوين بالإستسل
- السن: 11-14 سنة
- الرسم المتحركة
- السن: 10-14 سنة
- الفن الخيالي / السن: +14

أنشطة فنية وحرفية يومية للأطفال بقيادة فنائين بحرينيين:

- فن الرمل الملون
- فن العجين
- رسم الشخصيات الكرتونية
- على الفخار
- فن طباعة الأيدي للأطفال
- رسم الحيوان المفضل على الفخار
- تلوين الجبس

العلوم المرحة:

- تجارب علمية ممتعة للأطفال يختبرونها بأنفسهم

يوهيا خلال فترة المهرجان من 26-12-2012 وحتى 3-1-2013 من التاسعة صباحاً وحتى الواحدة ظهراً ومن الخامسة مساءً وحتى العاشرة ليلاً في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات والدعوة عامة